

الصين تحكم بالإعدام على مسؤولين اثنين سابقين من الإيغور



بكين - أ.ف.ب

حكم على مسؤولين سابقين اثنين من الإيغور بالإعدام بتهمة القيام بـ«نشاطات انفصالية» في منطقة شينجيانغ التي تحظى بحكم ذاتي في شمال غربي الصين، كما أعلنت السلطات المحلية، مساء الثلاثاء. وأرفق هذان الحكمان بوقف التنفيذ لمدة سنتين، ويعني ذلك عملياً تخفيف العقوبة إلى السجن مدى الحياة. وكان المسؤولان يتوليان على التوالي إدارتي العدل والتعليم في المنطقة التي تشهد توتراً بين الغالبية المسلمة (الإيغور بشكل أساسي) وأقلية الهان (العرق الصيني). وتحديث دول عدة بينها الولايات المتحدة عن «إبادة» قد يكون يتعرض لها الإيغور. وتتهم منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان بكين بأنها احتجزت أكثر من مليون شخص من الإيغور منذ عام 2017 في مراكز إعادة تأهيل سياسي. وتنفي بكين هذا الرقم وتؤكد أنها «مراكز تدريب مهني» تهدف إلى إبعاد الإيغور عن النزعة الانفصالية بعد سلسلة من الهجمات التي نُسبت إليهم.

في هذا الإطار، أدين وزير العدل السابق في شينجيانغ شيرزات باودون بالتآمر مع «الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية» (ميتو) بعد اجتماعه مع أحد أعضاء تلك المنظمة في عام 2003 أثناء عمله في الشرطة آنذاك، كما أفادت

وكالة أنباء الصين الجديدة.

وهذه الحركة مدرجة على لائحة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية، لكنها شطبت عن القائمة الأمريكية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي؛ حيث قالت واشنطن إنها تشك في استمرار وجود هذه الحركة. وتركستان الشرقية هو الاسم الذي يطلقه الإيغور في المنفى المطالبين بالاستقلال، على شينجيانغ. كذلك اتهم القضاء باودون بالقيام «بأنشطة دينية غير مشروعة خلال زواج ابنته».

من جانب آخر، أدين وزير التعليم الإقليمي السابق ستار ساوت بتهمة تضمين الكتب المدرسية بلغة الإيغور دفاعاً عن الانفصال والإرهاب والتطرف الديني، بحسب الموقع الإلكتروني للحكومة المحلية. واستخدمت هذه المناهج على مدى 13 عاماً.

ولا تنشر الصين عدد أحكام الإعدام الصادرة كل عام أو عدد الإعدامات، لكن منظمة العفو الدولية تقول إن البلاد تتصدر دول العالم في اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛ حيث تصدر وتنفذ آلاف الأحكام سنوياً.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024